٨٠٠٠ تكسي بحماة لا يعمل منها سوى ١٥ بالمئة

سائقون: تضررنا من رفع البنزين و«الشغل صار أقل»

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون بحماة لـ«الوطن»، أن رفع سعر ليتر البنزين مؤخراً، لم ينعكس على أجرة سيارات التكسي فقط، بل رفع معه أسعار العديد من المواد الغذائية وغير الغذائية أيضاً، مع ارتفاع أجور النقل!

وأوضح مواطنون أن سعر كيلو اللبن ارتفع ٥٠٠ ليرة أمس ليصبح بـ٥٠٠٠ ليرة للغنم و٣٠٠٠ ليرة للبن البقر، وكذلك طرأ ارتفاع بأسعار كيس المناديل الورقية والمنظفات والمعلبات والبقوليات ورب البندورة وغيرها، وذلك ما بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ ليرة على كل مادة.

وأما فيما يتعلق بانعكاس رفع سعر البنزين على أجور التكاسي، فبيَّن مواطنون أنه قبل ارتفاع أسعار البنزين كانت أجور التكاسي في حماة مرتفعة جداً مع الغياب التام للجهات الرقابية المسؤولة، أما اليوم وبعد زيادة أسعار البنزين الأخيرة، فبانت مسافة لا تتجاوز ٢ كم تكلف ٨٠٠٠ ليرة، ولما تزل الجهات الرقابية نائمة في سبات عميق!

وأوضح بعضهم أنهم يضطرون لركوب التكاسي في ظل أزمة النقل الداخلي الخانقة، التي لم تستطع الجهات المعنية حلها بمدينة حماة رغم الوعود والتصريحات الرسمية على مدى سنوات طويلة، ولكن بدلاً من حلها تفاقمت حتى أصبحت أزمة مستعصية.

ولفت مواطنون إلى أن الطلب من ساحة العاصي إلى مشفى حماة الوطني أو فرع الهجرة والجوازات، صارت أجرته نحو ٧٠٠٠ ليرة وإلى العيادات الشاملة نحو ١٠٠٠٠ ليرة!

ومن جانبهم بيَّن عدد من أصحاب وسائقي التكاسي العمومي، أنهم تضرروا مثل المواطن من رفع سعر ليتر البنزين مؤخراً، وأوضحوا أنهم كانوا قبله يعملون بشكل جيد، ولكن بعد رفعه «خف الشغل» كثيراً.

وقال أحدهم: نحن والمواطن نعاني من هذا القرار، وصرنا نشعر أننا «نشلح المواطن الأجرة تشليحاً»، فنحن نعرف أن دخله ضعيف وراتبه بالكاد للأكل، ولكن نحن أيضاً نشتري البنزين من السوق السوداء، فمخصصاتنا من البنزين المدعوم لا تكفي فهي ٢٥ ليتراً كل ٦ أيام.

ومن جانبه، بيَّن رئيس نقابة عمال النقل البري خالد حلبية لـ«الوطن»، أن عدد سيارات التكسي العاملة بمدينة حماة فقط نحو ٦٠٠٠ سيارة، يضاف إليها نحو ٢٠٠٠ سيارة للوافدين من إدلب والرقة وحمص والحسكة، وكشف حلبية أن رفع سعر ليتر البنزين انعكس سلبياً على عمل التكاسي، حيث لم يبق يعمل منها سوى ما نسبته ١٠ – ١٥ بالمئة فقط.

وعزا ذلك إلى عزوف المواطنين عن استخدام التكاسي، فأي أجرة يأخذها السائق أو صاحب التكسي هي مرتفعة على المواطن ولا قدرة له عليها، ولفت إلى أن السائق عندما يشتري البنزين بسعر حر سيأخذ ثمنه من المواطن، وأن معظم السائقين الذين يعملون اليوم يشترون بنزيناً من السوق السوداء وبسعر ٦٥٠٠ ليرة لليتر.

وأشار حلبية إلى أن النقابة غير ممثلة بلجنة المحروقات الفرعية بالمحافظة، فلو أنها ممثلة لكانت وضعت صانع القرار بالصورة الحقيقية لواقع النقل بالمدينة والمحافظة.

وذكر أن المحافظة لم تستجب لكتاب رئاسة الحكومة رقم ١٦٣٢/ ي/ ج تاريخ ٢٥ – ٨ – ٢٠٢١، الذي يدعوها للتنسيق مع الاتحادات والنقابات والمنظمات الشعبية والمهنية، لتكثيف التواصل معها في صنع القرارات التي سيتم اتخاذها، والاستماع إلى الأفكار والرؤى المقدمة من قبلها، فيما يتعلق بتأمين احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات لهم بالشكل الأمثل.

وقال حلبية: نطالب الجهات المسؤولة بالمحافظة، بتمثيلنا بكل اللجان التي لها علاقة بالنقل والسائقين والمواطنين فنحن أدرى بالواقع، كما نطالب بتوفير البنزين للسيارات العاملة، وبرمجية العدادات وفق المستجدات، كي يتم إنصاف الطرفين، السائق والمواطن.

ومن جانبه، بيَّن مصدر في مديرية التجارة الداخلية، أن التعرفة الجديدة للتكاسي، بحاجة لدراسة بعد رفع سعر ليتر البنزين مؤخراً، ورفعها للمحافظة للنظر فيها وإقرارها من المكتب التنفيذي.

جميع تكاسي السويداء لم تلتزم بالتسعيرة منذ سنوات

أصحاب التكاسي: القرار كان ظالماً وأدى إلى إحجام الزبائن عن ركوب التكسي

| السويداء -عبير صيموعة

بدأت تداعيات قرار رفع سعر مادة البنزين تظهر جلياً في شوارع السويداء من خلال إحجام الأهالي عن ركوب التكاسي الأمر الذي فاقم من أزمة النقل من جراء الأعداد الهائلة المنتظرة للحصول على مقعد بالسرافيس سواء العامل منها ضمن أحياء المدينة أو بين المدينة وقرى المحافظة.

وأكد الأهالي ممن التقتهم «الوطن» أن ارتفاع تسعيرة التكسي حال دون استخدامها كوسيلة نقل بديلة عن السرفيس ليبقى الانتظار والتزاحم العنوان الأبرز على ساحة المحافظة، أضف لذلك أنه وبشكل أتوماتيكي زاد سائقو التكاسي الأجرة وبشكل مزاجي لتصبح أقلها ٥ آلاف ليرة لمسافة قصيرة وبين ١٠ آلاف للراكب الواحد بين المدينة والقرى.

سائقو سيارات الأجرة في المدينة والريف سارعوا إلى رفع تسعيرة «التوصيلة» ضعفي التسعيرة الأساسية بحجة شراء البنزين بالسعر الجديد مؤكدين لـ«الوطن» أنهم غير ملزمين بتحمّل الخسارة بتقاضي تسعيرة قديمة.

واعتبر عدد كبير منهم أن رفع سعر البنزين كان قرار ظالماً من جراء إحجام الزبائن عن ركوب التكسي لأنهم يتوقعون سلفاً بارتفاع التعرفة تلقائياً، الأمر الذي انعكس بالضرورة على عملهم الذي يعتبر باب رزقهم، بينما لفت البعض إلى أنهم لم يحصلوا على زبون واحد منذ ساعات الصباح الباكر نتيجة ارتفاع أسعار مادة البنزين وعدم قدرة المواطنين على استقلال التكسي في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الخانقة رغم حاجتهم الملحة لتأمين وسيلة نقل من جراء الازدحام الخانق على السرافيس على كل الخطوط.

وأكد أصحاب التكاسي ضرورة الإسراع بوضع التعرفة الجديدة على أن تكون منصفة ومتوازنة وأن تراعي قلة المخصصات اليومية لسياراتهم واضطرار الكثير منهم للجوء إلى السوق السوداء لشراء المادة في ظل نقص المادة لضمان استمرار عملهم اليومي لتأمين خبز يومهم.

كما أشار جميع الأهالي ممن التقتهم «الوطن» إلى أن تداعيات قرار رفع مادة البنزين أدى بالضرورة إلى تفاقم أزمة النقل وزاد من أعبائهم المادية ووجعل الانتظار لساعات سيد الموقف خاصة بعد اضطرار الكثيرين منهم وخاصة الموظفين منهم لتوقيف سياراتهم واستقلال السرفيس لعجزهم عن تأمين تكاليف مادة البنزين في ظل دخلهم المعدوم، متسائلين إلى متى يبقى المواطن الحلقة الأضعف والخاسر الأكبر من قرارات الحكومة؟!

بدوره عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة باسل الشومري أكد لـ«الوطن» أن التسعيرة الجديدة للتكاسي سيتم تحديدها مباشرة بعد وصول مؤشر وزارة التجارة الداخلية الذي يتم بناء عليه تحديد التعرفة الجديدة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن جميع التكاسي بالسويداء تعمل من دون تشغيل العداد منذ سنوات حيث يتم حسبان التعرفة بناء على المسافات المقطوعة، هذا فضلاً عن أن جميع التكاسي في المحافظة لم تلتزم يوماً بتسعيرة التموين لأنها غير منصفة على حد قولهم بحيث يتم تحديد الأجرة حسب مزاجية أصحابها.

أزمة النقل تتفاقم في تجمع جديدة الفضل

رئيس المجلس البلدي: ٥١ سرفيساً فقط يعمل من أصل ١١٩ وطالبنا بعدم تزويد السرافيس المتغيبة بالمازوت

| القنيطرة - خالد خالد

لا يختلف واقع أزمة النقل في تجمع جديدة عرطوز الفضل عن جارتها جديدة البلد والسمة الأبرز غياب وسائط النقل عن العمل رغم كثرتها، حيث اشتكى أبناء التجمع من مشكلة النقل وانتظار ساعات طويلة سواء بالذهاب إلى دمشق أم العودة.

حيث يضطر كثير من المواطنين للركوب في السيارات العابرة (سوزوكي أو بيك آب أو قلاب) ومن يستطع أن يدفع يركب سيارة عمومي (تكسي) وأجرتها ٤٠٠٠ ليرة للراكب وهو مبلغ ليس بقليل على موظف حكومي أو طالب جامعي.

ولعل معاناة أبناء تجمع جديدة الفضل أكبر من المناطق المحيطة، حيث يضطر المواطن للركوب بأكثر من وسيلة، فبعد وصوله إلى مفرق التجمع عند طريق دمشق القنيطرة يأخذ (التك التك) الذي ينقل المواطنين إلى داخل التجمع لعند وحدة المياه وهو آخر موقف بأجرة ٢٠٠ ليرة، لأن أغلبية السرافيس العاملة على خط جديدة الفضل البرامكة لا تصل إلى نهاية خطها في التجمع وإنما نهايته عند تقاطع جديدة الفضل والبلد، ناهيك عن مزاجية أصحاب السرافيس وانتقاء الركاب.

رئيس مجلس بلدة تجمع جديدة عرطوز الفضل محمد العلان أوضح أنه ومن خلال متابعة عمل الميكروباصات العاملة على خط جديدة عرطوز الفضل – البرامكة وبالتعاون مع مراقب الخط تبين أن عدد الآليات العاملة على الخط المذكور بشكل فعلي ٥١ آلية وتقوم بتخديم المواطنين وذلك من أصل ١١٩ ميكرو باصاً مسجلة على الخط، غير معروف مصيرها من مراقب الخط أو وجهة الخط الذي تعمل عليه حالياً أو فيما إذا كانت متعاقدة مع إحدى الجهات العامة أو الخاصة.

وبيَّن العلان وجود عدد من الميكروباصات لا تعمل على الخط المذكور نهائياً ولا تقوم بتخديم المواطنين وقد تم مخاطبة الجهات المعنية من أجل إيقاف بطاقات تلك الآليات وعدم منحها مخصصاتها من مادة المازوت لأن الجهة المخولة بذلك دمشق وليس البلدية.

وأضاف إن تجمع جديدة عرطوز الفضل لا يخدم بباصات النقل الداخلي أسوة بالمناطق المجاورة جديدة البلد وعرطوز.

كما أن هناك معاناة كبيرة من الأهالي والعاملين وطلاب الجامعات والمدارس من النقل، علماً أن عدد المقيمين في تجمع جديدة عرطوز الفضل يتجاوز ٢٢٥ ألف نسمة، أملاً من الجهات المعنية تخصيص عدد من باصات النقل الداخلي لتخديم أبناء المنطقة.

وأشار رئيس المجلس إلى أن السرافيس العاملة والبالغ عددها ٥١ غير ملتزمة بالعمل طول النهار، فالبعض منها يعمل ثلاث سفرات في اليوم، ومنها يعمل سفرتين ومنها من يعمل سفرة واحدة، علماً أن مخصصات السرافيس تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ ليتراً يومياً.

العمل على تعديل الاتفاقية مع المصرف الزراعي لتشمل المهن اليدوية

مبيعات الصالة الرئيسية لـ«المرأة الريفية» باللاذقية ٥٠ مليوناً خلال ستة أشهر

| اللاذقية - عبير سمير محمود

تواصل المرأة الريفية في اللاذقية عملها الإنتاجي بكل إصرار متحدية الظروف لتبقى مساهمة بشكل كبير في إعالة أسرتها وتحقيق دخل مادي مستمر تواجه به الغلاء المعيشي.

وعن النشاط المنفذ خلال النصف الأول من العام الجاري، تقول رئيس دائرة التنمية الريفية في مديرية الزراعة باللاذقية رباب وردة لـ«الوطن»، إن الإنتاج جيد في جميع وحدات التصنيع وعددها أربع وحدات إنتاجية تصنيعية هي وحدة تصنيع صابون الغار في الدالية ووحدتا تصنيع الألبان والأجبان والعصائر والكونسروة في قبو العوامية ووحدة تصنيع الزهور والنباتات الطبية والعطرية في بسن، ووحدة إنتاجية متعددة الأغراض في الفرنلق، ووحدتان في عين التينة وكسب، إضافة إلى خمس صالات تسويقية في اللاذقية والحفة وجبلة والقرداحة وفي محمية الفرنلق بريف المحافظة، جميعها تستفيد منها نحو ٤٠٠ أسرة ريفية.

وقالت وردة: إن مبيعات الصالة الرئيسية بلغت نحو ٥٠ مليون ليرة سوريّة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بزيادة ٨ ملايين ليرة على العام المنصرم.

وذكرت أن جميع المنتجات والمبيعات في الصالة تعود أرباحها للسيدات الريفيات وعددهن نحو ١٠٠ سيدة، منوهة بأن الصالة ليست عملاً استثمارياً أو ربحياً للمديرية إنما دعم لهذه المشاريع المنتجة وتعرض في الصالة بطريقة «الأمانة» لتسويق منتجات المرأة الريفية.

ولفتت إلى إنتاج وحدة قبو العوامية نحو ٣٠٠ كيلو غرام من الحليب بشكل يومي، يتم تصنيعها بمشتقات الألبان والأجبان ومبيعها يومي، إضافة لتحقيق باقي الوحدات مبيعات يومية تتراوح بين ٢٠٠ – ٣٠٠ ألف ليرة حسب المنتجات.

وكشفت رئيس الدائرة عن التوجه نحو تطوير آلية عمل وحدات التصنيع وآلية تشغيلها وفق توجيهات وزير الزراعة، ليتم وضع قانون إداري ومالي واضح وتحديد معايير الجودة لتصنيع منتجات بمواصفات قياسية، مشيرة إلى أن جميع الوحدات معنية بالتزامها لتنظيم العمل والوصول إلى منتج يحقق ربحاً بنوعية جيدة يحمل اسم «ريفية» ليصبح ماركة مسجلة وفق مشروع وزارة الزراعة.

وحول تطوير العمل، ذكرت وردة أنه تم وضع عدة مقترحات، منها تشكيل لجنة مراقبة الجودة، وإحداث صندوق مركزي لدعم وحدات التصنيع والأسواق، على أن يتم تقديم سلف تشغيلية للوحدات والأسواق وتتم إعادة السلفة مع هامش ربح للصندوق وباقي الأرباح نسبة منها توزع على المشرفين كحوافز والباقي للمساهمين برأس المال والعاملين، على أن يصدر تشريع بذلك، إضافة إلى استخدام موارد الطاقة الشمسية أو تأمين بطاقة ذكية خاصة بالوحدات للحصول على الطاقة بشكل دوري.

وأكد رئيس الدائرة أهمية العمل على تعديل الاتفاقية مع المصرف الزراعي لتشمل المهن اليدوية إضافة لمشاريع التصنيع الغذائي، مع رفع سقف القروض ليبلغ خمسة ملايين ليرة سورية، إضافة إلى العمل على تسهيل قروض المرأة الريفية من قبل الإدارة المحلية لإعطاء موافقات لمزاولة المهن لنساء الريفيات من دون تراخيص نظامية نظراً لما تواجهه النساء الريفيات من صعوبات للحصول على قروض التصنيع الغذائي والتراخيص من البلديات.

وعن الصعوبات، بيّنت وردة أن غلاء أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وتذبذبها يؤثر في العمل، ناهيك عن ضعف رأس المال التشغيلي، وضعف القدرة الشرائية للمواطن، وغلاء أجور التحاليل المخبرية للمنتجات الغذائية المصنعة، إضافة إلى قلة حوامل الطاقة (غاز- مازوت- وغيرهما)، وغلاء ثمنها أدى لصعوبات في تأمين المنتجات بالكميات التي تغذي الأسواق.

وأشارت وردة إلى العمل الدائم لاستقرار الأسر الريفية الزراعية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة قادرة على المنافسة، وتحقيق مصدر دخل عبر إنتاج مستمر حتى الوصول إلى مجتمع ريفي مستقر بشكل عام.